تقلبات الواقع السياسي والاجتماعي: دراسة مقارنة للعمالة الأجنبية والمحلية في العراق بعد عام ٢٠١٠

Fluctuations in the Political and Social Reality: A Comparative Study of Foreign and Local Labor in Iraq After 2010

م . د مها سعد عبد الكريم
Dr. Maha Saad Abdul-Karim
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / قسم الدراسات السياسية
maha.saad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

شهد العراق بعد عام ٢٠١٠ تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كان لها تأثير مباشر على سوق العمل، مما أدى إلى تغيرات في ظروف العمال المحليين والأجانب. ويتناول هذا البحث تأثير هذه التغيرات على العمالة في العراق من خلال دراسة مقارنة بين العمالة الأجنبية والمحلية، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويهدف البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه العمال المحليين والأجانب ومعرفة مدى تأثرهم بالتغيرات في السياسات الحكومية والبيئة الاقتصادية.

Abstract

After 2010, Iraq experienced political, social, and economic changes that directly impacted the labor market, leading to shifts in the working conditions of both local and foreign workers. This study examines the effects of these changes on employment in Iraq through a comparative analysis of foreign and local labor, focusing on economic, legal, and social dimensions. The research aims to identify the challenges faced by both groups of workers and assess the extent to which they have been affected by changes in government policies and the economic environment. Utilizing a comparative analytical approach,

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

المقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠١٠ تقلبات سياسية واجتماعية كان لها تأثير مباشر على قطاع العمل وسوق العمل. وفي ظل هذا الوضع من عدم الاستقرار، ازداد الطلب على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات، في حين تواجه القوى العمالة المحلية تحديات تتعلق بالتوظيف والأجور وظروف العمل. ويثير هذا التفاوت تساؤلات حول تأثير هذه التقلبات على فرص العمل، وموقف الدولة من تشغيل العمالة الأجنبية، ومدى تأثير زيادة المنافسة في سوق العمل على العمال المحليين. ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل مقارن بين العمالة الأجنبية والمحلية، بهدف تسليط الضوء على الاختلافات في الظروف والتحديات والفرص المتاحة لكلا الفئتين.

اشكالية البحث

تتمحور مشكلة البحث حول السؤال التالي: كيف أثرت التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق منذ عام ٢٠١٠ على العمال الأجانب والمحليين، وما هي الاختلافات في تأثير هذه التغيرات على كل منهما؟ ينبثق عن هذه المشكلة عدة أسئلة فرعية، منها:

ما هي العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى زيادة أو نقصان عدد العمال الأجانب في العراق؟

ما هي التحديات التي يواجهها العمال المحليون في وجود العمال الأجانب؟

كيف تؤثر السياسات الحكومية على توزيع فرص العمل بين العمال المحليين والأجانب؟

ما هي انعكاسات هذه التقلبات على الاستقرار الاجتماعي ومستويات البطالة؟

فرضية البحث

يعتمد هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية: أدت التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠١٠ إلى تباين الفرص والتحديات التي تواجه العمال الأجانب والمحليين، حيث استفاد العمال الأجانب من سياسات اقتصادية معينة وانفتاح على الاستثمار الأجنبي، في حين واجه العمال المحليون تحديات تتعلق بالتشغيل والاستقرار الوظيفي.

مناهج البحث : تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول الاول تحولات استقدام العمالة الاجنبية في العراق (العوامل الامنية والسياسات الحكومية) وبحث الثاني في مميزات العمالة الاجنبية وانواعها ، بينما جاء الثالث بعنوان الابعاد السلبية للعمالة الوافدة الى العراق.

المبحث الاول : تحولات استقدام العمالة الاجنبية في العراق (العوامل الامنية والسياسات الحكومية)

مما لا شك فيه ان العراق شهد منذ عام ٢٠٠٣ وضعا امنيا مضطربا ، اذ ضعُف الجيش العراقي بشكل كبير واندلع نزاع أهلي أدى إلى تصاعد العنف الطائفي والانقسامات العرقية والدينية العميقة . [١] وقد برزت المنظمات الارهابية والجماعات المتطرفة ، لاسيما تنظيم القاعدة الارهابي وبدأت بتنفيذ الهجمات في محاولة لزعزعة استقرار البلاد. [٢]

وعليه فقد اثرت الحرب على ديناميكيات الحوكمة والاستقرار ، وعرقلت جهود الدولة من أجل التنمية اقتصادياً، واجتماعياً، اذ انصبت اهتمامات العراق على المجال الأمني وزيادة الإنفاق عليه من أجل رفع مستوى رجال الأمن لمحاربة الإرهاب وفرض سلطة الدولة ، وقد ادى ذلك الى اهمال الخطط التنموية للدولة، فالتنمية بشكل عام عملية اجتماعية اقتصادية تدفع المجتمع إلى اجتياز كافة الصعوبات والعراقيل التي تعترضه وتحقق له القدرة على النمو الذاتي، وعندما تتعرقل التنمية ذاتها، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على كفاءة الفرد الإنتاجية وانحلال مكوناته الشخصية ومستواه التعليمي والثقافي ، وبالتالي واجهت فئات المجتمع بجميع أطيافه نزاعات وانتشار المظاهر المسلحة وتنامي دور الأحزاب ذات الطابع الديني، وانتماءات فرضت نفسها على واقعه، وأصبح العراق ساحة للتصفيات العرقية والأثنية بعيدا عن الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .[٣] لذلك كان توافد العمالة الاجنبية الى العراق محدودا جدا ، اذ اقتصر على الشركات الامنية وغيرها من الشركات التي كانت تعمل مع قوات الاحتلال الامريكية.

((١)) Daniel Barnes, IRAQ'S POST-ELECTION POLITICAL DYNAMICS: PRESSING CONCERNS AND CONFLICTING AGENDAS, UNISCI Discussion Papers, N° 26 (Mayo / May 2011),p 95-96.

((٢)) The source itself,p113.

((٣)) سندس سرحان أحمد ، المجتمع العراقي (٢٠١٥-٢٠٢١) دراسة في علم الاجتماع السياسي ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد رقم ١٣، العدد الثاني، أبريل-يونيو /٢٠٢٣، ص٣٣٧-٣٣٨.

وقد مثل العام ٢٠١٠ تحسنا نسبيا في الوضع الامني والسياسي ، وبدأ العراق ينشط اقتصاديا من خلال اعادة الاعمار ، اذ شهدت القطاعات الخدمية والانشائية والنفطية تقدما كبيرا ما ادى الى ازدياد الطلب على العمالة الاجنبية لا سيما من الهند وبنغلاديش والفلبين فضلا عن الدول العربية ، وعليه يمكن القول ان عام ٢٠١٠ هو بداية التوسع في استقدام العمالة الاجنبية نتيجة العوامل السياسية والامنية والاقتصادية .[1] فضلا عن خصخصة بعض الخدمات، مثل الأمن والتنظيف والصيانة، وفتح عملية الاستثمارات الاجنبية *، ما شجعت الشركات الأجنبية على جلب عمالتها الخاصة بدلاً من توظيف العراقيين. وقد ساهمت السياسات الحكومية في العراق في استقدام العمالة الاجنبية بشكل عشوائي كونها لم تضع ضوابط صارمة لاستقدامهم ، ما سهل دخولهم بطرق غير قانونية عن طريق اربيل او من خلال التأشيرات السياحية ، نتيجة التسهيلات الحكومية لإصدار تأشيرات العمل وتصاريح الاقامة للأجانب، اذ ان غياب القوانين التي تنظم عملية استقدام العمالة الاجنبية ، فضلا عن انتشار مكاتب استقدام العمالة غير المرخصة التي لا تخضع لرقابة حكومية زادت من دخول العمالة الاجنبية ، كما ان اليات الرقابة على العقود المبرمة بين العمال الاجانب وارباب العمل العراقيين ضعيفة جدا وغير فعالة. اذن ضعف الرقابة على عمليات استقدام العمالة ووجود فساد في منح تصاريح العمل سمح بدخول أعداد كبيرة من العمالة غير الضرورية . كما ساهمت عوامل اخرى بزيادة الاعتماد على العمالة الاجنبية ، لاسيما النزوح الداخلي بسبب الاوضاع الامنية التي جعلت العراقيين يبتعدون عن الوظائف منخفضة الأجور أو العمل في مناطق معينة ما زاد الحاجة إلى العمالة الوافدة.

في عام ٢٠١٤ مع اضطراب الوضع الامني واحتلال داعش لثلاثة محافظات عراقية غادرت بعض العمالة الاجنبية ، الا ان استقدام العمالة استؤنف بشكل كبير بعد النصر العراقي على العصابات الارهابية عام ٢٠١٧ .

---

[1]Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks Congressional Research Service March 29, 2010,p113.

* ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، فمع الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣، حدث تحول جوهري في النظام الاقتصادي العراقي، إذ تحولت طبيعة النظام الاقتصادي القائم في العراق وفلسفته من النظام المركزي القائم على هيمنة الدولة إلى نظام يعتنق فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته ، فضلا عن صدور قانون الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ ، وبموجبه يمنح المستثمر فردا كان أم شركة عراقيا كان أم أجنبيا امتيازات واسعة في القطاعات كافة بما فيها قطاع النفط والغاز. محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠١٣. ص ١٠١-١٠٣

المبحث الثاني : مميزات العمالة الاجنبية وانواعها

تعرف العمالة الاجنبية بأنها ظاهرة الهجرة المؤقتة أو الاستقرار الدائم في بلد غير موطن العامل، بغرض العمل في البلد المضيف، ويقصد بها الانتقال للعمل في بلد آخر .[١] كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ العامل المهاجر "بأنه الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" ، وعليه فقد عرفت العمالة الاجنبية او الوافدة على أنها "الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية عبر منافد الدولة الجوية والبرية والبحرية ذكورا كانوا ام اناثا لغرض العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم .[٢]

وتنقسم العمالة الاجنبية التي دخلت الى العراق الى ما يلي :

١. العمالة الماهرة : وهم العمال الذين يحملون شهادات علمية في مختلف التخصصات مثل (الاطباء ، الممرضون ، الخبراء ، المهندسين) ، اذ استعانت العديد من المستشفيات الحكومية والاهلية بالعديد من الأطباء من ذوي الاختصاصات النادرة للعمل ضمن كوادرها الطبية فضلا عن ٣٠٠ ممرضة تم استقدامهن من قبل وزارة الصحة في عام ٢٠١٦ توزعوا على المستشفيات الحكومية والأهلية من الجنسية الهندية ،[٣] فضلا عن ما يتم استقدامه من أطباء تجميل واسنان و ممرضات من الجنسية السورية للعمل في المستشفيات والمراكز الاهلية ، فضلا عن استقدام الخبراء و المستشارين و المهندسين و المنتقبين عن النفط الذين يعملون في الشركات الاجنبية النفطية وشركات حفر الآبار ممن لديهم الخبرة والكفاءة في هذا المجال. [٤]

((١)) Zainab mohammed and other, Trends of the Population of the City of Baghdad Towards Foreign Labor in it, Journal of Namibian Studies ,2023, p2084.

((٢)) رندا شاكر محمود ، ستار جبار البياتي ، العمالة الوافدة إلى العراق الاسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس العدد (٠٣)، ٢٠٢٤ ، ص١٠١.

((٣)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، أسباب وأثار استقدام القوى العاملة الوافدة إلى محافظة البصرة لعام ٢٠١٩ ، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤٨) ، العدد (الرابع) ، كانون الأول/ ٢٠٢٠، ص٥٢٠.

((٤))محمود حسن والى ، دراسة بحثية : العمالة الأجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤/٨/١٨ .

٢. العمالة غير الماهرة : وهم عمالة الخدمات العاملون في المطاعم والمراكز التجارية والفنادق والمعارض والمحلات .[١]

اولا : مميزات العمالة الاجنبية

انتشرت العمالة الاجنبية بشكل كبير في العراق كونها تتمتع بعدد من المميزات ، اذ يعد تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من اهم اسباب استقدامهم ، نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة جعل العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات ، [٢] فضلا عن ذلك تتميز العمالة الوافدة بأن لديهم الاستعداد للعمل لساعات طويلة تتراوح بين (١٠- ١٢) ساعة نتيجة اتخاذهم نفس مكان العمل محل اقامة لهم ، وقبولهم بكافه الاعمال المناطة بهم .[٣] كما انهم يكونون أكثر حرصاً على اتقان عملهم وتمسكهم به بسبب حاجتهم المادية وتفرغهم للعمل بشكل كامل دون أي انقطاع، وادائه على أحسن صورة ممكنة .[٤] كما تتميز العمالة الاجنبية بطاعتها العمياء وعدم تذمرها من العمل أو جدال صاحب العمل وتقديم شديد الاحترام له .[٥] اما العمالة الماهرة فإنها تعد خبرات جاهزة وبالتالي يلجأ أصحاب العمل والشركات الاستثمارية في العراق الى العمالة الاجنبية ، اذ يوفر له الوقت الذي يحتاجه لإيجاد خبرات جاهزة ورخيصة، يوفرها بسهولة عن طريق استقدامها من الخارج للقيام بالأعمال المنوطة بها .[٦]

هذه المميزات دفعت القطاع العام والخاص الى اللجوء الى تشغيل العمال الاجانب حتى تضخمت اعدادهم بشكل كبير جدا وباتت تؤثر سلبيا على العمالة المحلية نتيجة العديد من الاسباب .

((١)) المصدر نفسه.

((٢)) علياء اسماعيل عبيد ، منتهى زهير محسن ، العمالة الاجنبية في العراق الاثار والتحديات واجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية .

((٣)) محمود حسن والي ، مصدر سبق ذكره

((٤)) رندا شاكر محمود ، ستار جبار البياتي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

((٥)) حنان فاضل سيله ،شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١٢.

((٦)) احمد فارس عزاوي ، حنان قاسم كاظم ، وسائل الدولة للحد من استقدام العمالة الوافدة للعراق ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد (٤) ، ٢٠٢٢ ، ص٢.

ثانيا: اسباب تزايد العمالة الاجنبية في العراق

اصبحت العمالة الوافدة ظاهرة مصاحبة لحالة التطور التي يمر بها المجتمع العراقي ومحط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة في اعداد العاملين الاجانب الوافدين الى العراق واستحواذهم على بعض من فرص العمل المتوفرة لا سيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في العراق الذي شهد تغيير نظام الحكم وتحول اقتصاده من التخطيط المركزي الشمولي الى اقتصاد السوق الحر الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعده جزءاً من المنظومة الدولية وتماشياً مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون أي عراقيل، الأمر الذي ادى الى فتح مجال واسع لاستقدام الأيدي العاملة . [١]

ان التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ادى الى العديد من التغييرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، اذ ارتفع مستوى دخل الفرد بشكل كبير عما كان عليه سابقا وبالتالي بدأ المجتمع يلجأ الى اشباع الحاجات الكمالية ، فقد كان هنالك تغييرا في العادات الاستهلاكية المعيشية وأصبحت العائلة العراقية تستعين بخادمة اجنبية لتحل محل ربة البيت في تربية الاطفال وتدبير شؤون المنزل ،[٢] لا سيما وان دور المرأة في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اختلف كثيراً عن الفترة السابقة اذ اصبح دورها في المجتمع يأخذ جانبا آخر في مجال الطموح المتزايد اذ بدأت تمارس دورها الفعال في المجتمع والحياة السياسية والمشاركات داخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فلم يعد لديها الوقت الكافي لتقوم بأعمال المنزل فاعتمدت على الخادمات الاجنبيات ،وتعد هذه الظاهرة مجاراة لمواطني الدول الخليجية في اعتمادهم على الخدم متناسين الآثار السلبية التي تلحق بالأسرة جراء الاعتماد عليهم .

((١)) علياء اسماعيل عبيد ، منتهى زهير محسن ، مصدر سبق ذكره .

((٢)) رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية - العراق انموذجاً ، مجلة كلية الإمام الكاظم ، العدد (١) / أذار، ٢٠٢٤، ص١٠٤.

فضلا عن ذلك فقد ادى ارتفاع دخل الافراد الى توجههم نحو أنشاء عدة استثمارات مثل رياض الأطفال والمدارس الاهلية ومراكز تجميل والمطاعم ، هذا النمط من الاستثمارات لم يكن متواجدا في ظل تدني المستوى المعاشي للمواطن ، وهذا ما شجع على استقدام القوى العاملة الاجنبية في خدمة المنازل والمدارس الأهلية والمحلات التجارية والأفران وغيرها . [١]

كما بدأ الشباب يلجؤون الى التعليم الجامعي بشكل كبير بحثا عن المكانة الاجتماعية وابتعادهم عن الالتحاق بالتعليم المهني والفني ، لا سيما وأن الافراد يعتقدون أن نوع التعليم هو الذي يحدد نوع الطبقة التي ينتمي اليها المتعلم ، وبالتالي زاد اقبالهم على الوظائف الإدارية والمكتبية التي يرون بأنها طريقا للتقدم والاحترام والسلطة ، بعكس الوظائف الأقل المهنية والفنية في المصانع والورش والاعمال اليدوية ،[٢] اذ بات الشباب العراقي ، بشخصيتهم الاتكالية وعدم تقديرهم وادراكهم للعمل ، لا يتقبلون أي عمل يعرض عليهم ، واصبحوا ينظرون نظرة دونية لبعض الاعمال التي تمارسها العمالة الاجنبية الوافدة ويرفضون الالتحاق بالمهن والإعمال اليدوية التي تتطلب مجهودا جسمانيا ،وهذا شجع على استيراد العمالة الاجنبية. [٣]

ان مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل مقترنة بانخفاض تقنية العمالة الوطنية وضعف مهارتها وكثرة تسربها ، على الرغم من إزياد عدد الخريجين سنويا، إلا انهم لا يلبون المتطلبات الفعلية لسوق العمل، فأكثر من ٤٥ ألف شخص يتخرجون سنويا من الجامعات والمعاهد في العراق، وفي عام ٢٠١٩ وحدها كان هناك ٥٠ ألف خريج، وتم تعيين ٢٠٠٠ فقط منهم. [٤]

ادى هذا الى تدني مستوى التقنية والكفاءة للقوى العاملة الوطنية ما ادى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية ، بسبب عدم قدرة الشاب العراقي على تشغيل المكننة الحديثة التي انقطع عنها أكثر من ٢٠ عام ، نتج عنها قلة اكتساب للمهارات الحديثة ، كما أن انشغال الشباب حالياً بمواقع

((١)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٣.

((٢)) سونيا آرزروني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد(٣١)، ٢٠٢٣، ص ١٢٥.

((٣)) علياء اسماعيل عبيد ، منتهى زهير محسن ، مصدر سبق ذكره .

((٤)) سونيا آرزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦.

التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية يعد أولى اهتماماتهم بدلاً من تعلم كيفية استخدام المكائن الحديثة وحتى البسيطة منها .[١]

كما ان من سلبيات العمالة الوطنية المطالبة بزيادة الأجور بشكل مستمر فضلا عن عدم انضباطهم بالعمل ،[٢] اذ يعاني أرباب الأعمال من العمالة الوطنية ، لكثرة تسربها خلال ساعات العمل وتأخرها عن مواعيد العمل وتحججها بالازدحامات والتمارض وارتباطاتها الاجتماعية لتبديد أوقات العمل ، وهذا يؤثر سلباً على الإنتاجية ،[٣] كما تفتقر معظم العمالة الوطنية الى الامتثال لأوامر ارباب العمل وتكثر من جدالهم ومعارضتهم على العكس تماما من العمالة الاجنبية التي تقدم الطاعة العمياء لأرباب العمل، فضلا عن نشاطها وعدم تذمرها من العمل أو جدال صاحب العمل وتقديم شديد الاحترام له ، فضلا عن ذلك الابتعاد عن المشكلات العشائرية والقبلية التي من الممكن أن يتسبب بها العامل العراقي مع ارباب العمل في حال حصول أي خلاف فضلا عن ذلك عدم قدرة اصحاب العمل الضغط على العامل العراقي لزيادة ساعات العمل كما يحصل مع العمال الاجانب [٤]

اما ما يتعلق بالعمالة الماهرة فإنها تنتشر بشكل كبير في المحافظات الجنوبية حيث ابار النفط ، اذ تزايدت إعداد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المحافظات ، وهي بالتالي تجلب معها قواها العاملة الأجنبية من خبراء و مهندسين و فنيين و عمال خدمات ، ومن الطبيعي أنها تقضي فترة طويلة حسب مدة العقد ، وكثيراً ما تجدد العقود بين الشركات الاستثمارية والجهات المعينة بتلك الاستثمارات ، كما أن القوى العاملة الوافدة ذات المستويات والكفاءة العالية غالباً ما تجد لها فرص عمل في شركات نفطية أخرى، اذ تتقاضى أجور عالية يضاف إلى الامتيازات الأخرى التي تتقاضاها أثناء العمل. [٥]

وعليه يمكن القول ان العمالة الاجنبية حققت معدلات ربح عالية للقطاع الخاص ، نظراً لانخفاض أجورها مقارنة بالعمالة الوطنية ولطول ساعات عملها ، وقلة التزاماتها الاجتماعية

((١)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٢.

((٢)) رندا طلال حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤.

((٣)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٢ .

((٤)) محمود حسن والى ، مصدر سبق ذكره .

((٥)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، ص ٥١٣.

وحتى الدينية وطاعتها العمياء لإرباب العمل ما يدفعهم الى توظيف العمالة الاجنبية وتفضيلها على العمالة الوطنية.

المبحث الثالث : الابعاد السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة الى العراق

إن ارتباط المصالح الدولية فيما بينها، الزم الدول بفتح الحدود أمام الأجانب ومنحهم حق الدخول والإقامة فيها، الا ان للدولة سلطة واسعة في وضع القواعد القانونية الخاصة بتحديد سياستها في قبول وطريقة دخول الأجانب، كونه يعد من ضروريات المحافظة على أمور عدة بما فيها الأمن والصحة والاقتصاد.[١]

عانى العراق من عدم الاستقرار السياسي الذي يشير الى عدم قدرة المؤسسات على التكيف مع التغييرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات ، [٢] اذ لم يستطيع العراق السيطرة على عملية دخول العمالة الاجنبية وتنظيمها لا سيما وان هنالك بعض الثغرات والقصور في قانون اقامة الاجانب رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ [*] ، فضلا عن انتشار مكاتب استقدام العمالة الاجنبية ما ادى الى زيادة توافد العمالة الاجنبية الى العراق ، والاغلبية منهم دخلوا الى العراق بطرق غير شرعية ، ما شكل خطرا على الامن الوطني والاقتصادي فضلا عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية لا سيما مع زيادة عددهم ، فبحسب التقديرات يبلغ عدد العمال الأجانب في العراق (مليون عامل) دخل اغلبهم بطريقة غير شرعية اذ يبلغ عدد العمال المرخصين (٧١ الف عامل) فقط.[٣]

من الناحية الامنية تمثل العمالة الاجنبية خطرا على الامن الوطني ، لا سيما مع انتشار عمليات الخطف والمساومة التي تقوم بها مجموعة من هؤلاء العمال الاجانب ، فضلا عن السرقة والقتل وهروب الخادمات وعصابات تهريب البشر، ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي والتزوير وترويج المخدرات والتسول ، اذ انتشرت اعداد كبيرة من جنسيات مختلفة يمارسون

((١)) علي عبد النبي عبد الحسن المالكي ، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، التنظيم القانوني لاستقدام العمالة الأجنبية في العراق ، مجلة الخليج العربي ، العدد (الاول) ، اذار / ٢٠٢١، ص ٩٧.
*للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص٩٧-١١٠.

((٢)) سعدي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، اذار/ ٢٠١٨ ، ص٤٢.

((٣)) غزوان الميداني ، يشتغلون احيانا في ظروف صعبة .. لماذا يتوافد الاجانب على العراق ، الحرة عراق ، ٢٠٢٤/١٢/١٣.على الرابط https://www.alhurra.com/Iraq

التسول ما يشكل عبئا على الوضع الأمني والاجتماعي تحسبا من انحرافهم مع بعض الجماعات الإرهابية .[١] فضلا عن ارتكابهم جرائم على مستوى عالي من الخطورة مثل جرائم تمرير المكالمات الدولية،[٢] و التجسس وجمع المعلومات عن المراكز الحساسة العسكرية والأمنية ، واللوجستية ، والسياسية والاقتصادية او اداة للدعاية والتخريب ما يشكل خطرا على امن الدولة ، وتزداد خطورة الموضوع اذا ما علمنا ان الغالبية العظمى من العمالة الاجنبية هم عمالة غير شرعية اي دخلوا العراق بطرق غير قانونية ولا يحملون الاوراق الرسمية الاصولية ، وبالتالي من الصعوبة اكتشاف امرهم من قبل الاجهزة الامنية واتخاذ الاجراءات الملائمة بحقهم . [٣]

اما من الناحية الاجتماعية فهناك العديد من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع العراقي وتماسكه ، إذ تختلف وتتمايز العمالة الاجنبية بعاداتها وتقاليدها ودياناتها وثقافتها وسلوكها وقيمها المختلفة عن معايير وسلوكيات المواطنين العراقيين، ومع ازدياد ظاهرة الخدم والمربيات فأن هنالك خطرا كبيرا على التنشئة الاجتماعية ، اذ تختلف ثقافة وعادات المربية الاجنبية فضلا عن تأثيرها على الطفل من ناحية اللغة السلوك المعتقدات فضلا عن تنمية الاتكالية عند الطفل و اضعاف علاقة الطفل بوالديه فضلا عن تنمية الاتكالية لدى الافراد والتكاسل والاعتماد على الآخرين . [٤]

كما ان للعمالة الاجنبية تداعيات كبيرة على الوضع الاقتصادي ، اذ تعد البطالة من أهم المشاكل التي تسعى الدول إلى حلها من خلال اتباع مختلف الوسائل للقضاء عليها أو الحد منها لما لها من آثار خطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي حيث تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة ، وقد ازدادت البطالة بشكل كبير جدا في العراق ،[٥] بسبب منافسة العمالة الاجنبية للقوى العاملة في سوق العمل ما يؤدي الى عدم تحقيق الأمن الوظيفي ، لا سيما اذا ما علمنا

((١)) محمود حسن والى ، مصدر سبق ذكره .

((٢)) رندا طلال حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢.

((٣)) محمود حسن والي ، مصدر سبق ذكره .

((٤)) بسمة رحمن عودة الصباح ، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، النجف ، عدد (٣٧) ، ٢٠١٦، ص١١٢.

((٥))سونيا آرزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥.

*ويقدر سن العمل بين (١٥ -٦٤) سنة .حامد الزبيدي ، الحكومة العراقية تكشف عن عدد سكان البلاد ، الحرة ، ٢٠٢٤/١١/٢٥.

ان نسبة السكان في سن العمل* تمثل (٦٠.٢) وعليه يعد العراق من البلدان النشطة اقتصاديا كون معظم سكانه من الشباب والاغلبية منهم هم من فئة الخرجين واصحاب الشهادات العليا الذين يشتد تنافسهم على الوظائف المهمة التابعة للشركات النفطية أو العقارية وعلى الرغم من أن القوانين تفرض عليهم أن تكون إعداد القوى العاملة الوطنية أكثر من العمالة الاجنبية ، إلا أنه من خلال التحايل على القانون نجد بأن إعداد العمالة الأجنبية أضعاف العمالة الوطنية فضلا عن ما تتقاضاه من أجور مرتفعة وخيالية وامتيازات أخرى (١) ، فضلا عن عدم قدرة الحكومة العراقية على استيعاب المزيد من الشباب في وظائفها وهو ما يجعل استقدام العمالة الأجنبية بشكل غير مخطط له يؤثر بشكل سلبي على سوق العمل المحلية، ويزيد من صعوبة الحصول على عمل للشباب العراقي ، وقد يدفعهم الى الهجرة لعدم وجود فرص عمل متاحه لهم ، لا سيما بعد توقف معظم القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وهذا يزيد الامر تعقيداً. (٢)

وكانت نسبة البطالة في العراق بين الشباب قد ارتفعت منذ عام ٢٠١٠ ، على وفق تقديرات البنك الدولي ، بعد أن كانت ٨.٣٪ في عام ٢٠١٠ ارتفعت تدريجيا الى ان وصلت في عام ٢٠٢٣ الى ١٥.٤٪ بسبب اضطراب الوضع الامني عام ٢٠١٤ وتزايد أعداد النازحين والأزمة الاقتصادية في حينها ، وقلة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في العراق، فضلا عن عدم تنظيم دخول العمالة الاجنبية التي اثرت بشكل كبير على الشباب العراقي وفرصهم في الحصول على عمل .

التسلسل	السنة	نسبة البطالة
١	٢٠١٠	٨,٣٠
٢	٢٠١١	٨,٢٠
٣	٢٠١٢	٨,٠٠
٤	٢٠١٣	٩,٢٠
٥	٢٠١٤	١٠,٦٠
٦	٢٠١٥	١٠,٨٠
٧	٢٠١٦	١٠,٨٠
٨	٢٠١٧	١٣,٠٠
٩	٢٠١٨	١٣,٥٠
١٠	٢٠١٩	١٤,١٠
١١	٢٠٢٠	١٥,٨٠

((١)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٢.

((٢))رندا طلال حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣.

١٢	٢٠٢١	١٦,٢
١٣	٢٠٢٢	١٥,٥
١٤	٢٠٢٣	١٥,٤
١٥	٢٠٢٤	لا تتوفر معلومات

المصدر : بيانات مجموعة البنك الدولي . على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2023&locations=IQ&start=1991&view=chart .

نلاحظ زيادة نسب البطالة تدريجيا ، منذ العام ٢٠١٠ مع زيادة توافد العمال الاجانب الى العراق ، اذ كلما ازداد دخول العمالة الاجنبية الى العراق ساهم ذلك مع اسباب اخرى بزيادة نسب البطالة بين المواطنين.

فضلا عن ذلك تؤثر التحويلات النقدية للعمالة الاجنبية على الاقتصاد العراقي ، اذ تقدر اعداد الأموال الخارجة من العراق للتحويلات الخارجية تقدر ب (٨) مليار دولار سنويا وهذا ما ينعكس سلبا على سوق العملة الداخلي، من خلال استنزاف النقد الاجنبي وارتفاع اسعار الدولار داخل العراق ما يؤثر على التوازن التجاري ، فضلا عن ان التحويلات المالية التي تجري عبر منافذ التحويل المالي تشوبها الكثير من الشبهات ، كما يمكن استغلالها في عمليات تهريب العملة من خلال تجنيد بعض المتنفذين للعمال الاجانب وتحويل أموالهم عن طريق شركات مملوكة لهم او متواطئة معهم إلى الخارج بحجه تحويل اموال العمالة. [١]

كما تزيد العمالة الاجنبية من الضغط على السلع والخدمات وبالتالي زيادة النفقات من خلال زيادة تكلفة الخدمات العامة والاجتماعية التي تتحملها ميزانية العراق ،اذ ان العمالة تحصل على الخدمات المختلفة من الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإسكان والمواصلات وخدمات الترفيه وغيرها بلا مقابل أو بمقابل رمزي، اذ ان الغالبية العظمى من العمالة الاجنبية لا يتحملون تكاليف الغذاء والسكن والخدمات الطبية بل يتحملها رب العمل ، ان النفقات على الخدمات العامة يساهم في رفع معدلات الإنفاق الحكومي العام لدعم تلك الخدمات والسلع ، وهذا بدوره

((١)) محمود حسن والي ، مصدر سبق ذكره .

يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة وكل ذلك يؤدي الى العجز في الموازنة العامة للدولة . [١]

ادت الزيادة الكبيرة في اعداد العمال الاجانب الى اعاقة عملية تنمية وتأهيل العمالة الوطنية والاستثمار في تطويرها لسد احتياجات السوق العراقية من خلال اغراق سوق العمل العراقي بهذه العمالة بأجور قليلة فضلا عن كونها عمالة وافدة مدربة وجاهزة وبالتالي حرمان العمالة العراقية من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم .[٢] فضلا عن ذلك فأن العمالة الاجنبية ادت الى تخفيض الاجور بالنسبة للعمالة الوطنية نتيجة لزيادة العرض في سوق العمل، وعليه فقد ادت العمالة الاجنبية الى تهديد الوظائف المحلية من خلال تقليل فرص العمل للعمالة الوطنية ، لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير الماهرة . [٣] كما تساهم العمالة الاجنبية في زيادة المشاريع التي تعتمد على كثافة العمل وتتطلب رأس مال منخفض ، بدلا من تطوير الصناعات كثيفة رأس المال وقليلة العمل، بسبب تدني أجورها و ظهور البطالة بين المواطنين لاسيما بعد عزوف القطاع الخاص عن توظيفهم لتدني خبراتهم وارتفاع أجورهم وضعف انضباطهم ، فضلا عن ذلك فإن الحالة غير المستقرة التي يعيشها العامل الاجنبي والمتمثل بشعوره بالغربة وعدم الانتماء للوطن تدفع به إلى اللامبالاة في استخدام الممتلكات العامة ولا يعيرها اهتماماً كما في بلده الأصلي مما يزيد من الهدر وحالات الإسراف في استخدام الماء والكهرباء على عكس القوى العاملة الوطنية تكون أكثر حرصاً على الممتلكات العامة . [٤]

استقدام العمال الأجانب وتهريبهم إلى محافظات عراقية ظاهرة تجري ترتيب تفاصيلها بنحو مخالف لقانوني "العمل" و "الإقامة" العراقي وما حدد فيهما من اشتراطات تتعلق بصلاحية سمة الدخول والرسوم والخلو من الأمراض، ووجود حاجة لخدماتهم تلك هي تجارة مربحة لأفراد أسسوا مكاتب لتوفير العمالة عبر واجهات لشركات سياحة أجنبية ومحلية غير مرخصة، تساعدها

((١)) مروان سالم العلي ،التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ٢٠، ٢٠٢٠ ، ص٦٤-٧٤.

((٢)) علياء اسماعيل عبيد ، منتهى زهير محسن ، مصدر سبق ذكره .

((٣)) رندا طلال حسن ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٦.

((٤)) حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٥.

شبكة من السماسرة موزعين في عموم البلاد. وفقاً لوزارة الداخلية العراقية، توجد في بغداد وباقي المحافظات العراقية مئات المكاتب التي تقوم بتوريد العمالة الأجنبية بنحو غير مشروع. [١]

يمكن القول أن وجود العمالة الاجنبية في العراق كان له تداعيات كبيرة على مختلف الجوانب، وأن ارتفاع اعدادهم بصورة غير منظمة وعشوائية يستدعي اهتماماً من أجهزة الدولة لاسيما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كونها الجهة المعنية بهذا الموضوع ، ويجب ان يكون لها دوراً محورياً ورئيساً في متابعة تنفيذ سياسة الحد من استقدام العمالة الاجنبية ، وقد صرح مدير عام العمل والتدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أسامة مجيد الخفاجي إن " الوزارة تواجه تحديات متعددة نتيجة تعدد الجهات التي تمنح سمات دخول العمالة الأجنبية، مما أثر على دورها بهذا الملف" .[٢] وقد دأبت الوزارة على تكييف الوضع القانوني للعمال الاجانب المخالفين من خلال اصدار عدة ضوابط لهم ،وقد اعلنت الوزارة انها تعمل بالتنسيق مع مديرية شؤون الإقامة وجهاز المخابرات لتشكيل فرق تفتيشية تقوم بزيارات مفاجئة للمشاريع لمتابعة التزامها بقوانين العمل والإقامة، وسيتم تحويل المخالفين إلى مديرية شؤون الإقامة لترحيلهم ، وعليه اعلنت وزارة الداخلية عن القاء القبض على ٦٩١ مخالفاً من العمال الاجانب ، والبدء بترحيلهم الى بلدانهم ، فضلا عن ذلك فقد قامت الجهات المختصة في وزارة الداخلية بتحريك دعاوى قضائية بحق من كان يأويهم .[٣]

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠١٠ كان لها تأثير مختلط على العمال المحليين والأجانب. ففي حين وفرت بعض السياسات الاقتصادية فرصاً للعمال الأجانب، واجه العمال المحليون تحديات تتعلق بالأجور واستقرار العمل والمنافسة على الوظائف. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لسياسات حكومية متوازنة تهدف إلى ضمان العدالة في توزيع الفرص بين العمال المحليين والأجانب، مما يساهم في تعزيز النمو

((١)) علي عبد النبي عبد الحسن المالكي ، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٩-١٠٩.

((٢)) نقلا عن محمد الطالبي ، العمل تحدد آخر موعد لتصحيح أوضاع العمالة الأجنبية المخالفة في العراق ، وكالة الانباء العراقية (واع) ، ٢٠٢٤/١٢/١٢. على الرابط https://www.ina.iq/223533--.html .

(٣) الداخلية العراقية تبدأ بترحيل العمالة الوافدة لانتهاء مهلة التكييف القانوني ، شفق نيوز ، ١٥ / ١/ ٢٠٢٥. على الرابط https://shafaq.com/ar/ .

الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في العراق. وأكدت الدراسة على ضرورة وضع استراتيجية واضحة لتنظيم سوق العمل وإيجاد التوازن مع مراعاة مصالح جميع الأطراف، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر :

١. احمد فارس عزاوي ، حنان قاسم كاظم ، وسائل الدولة للحد من استقدام العمالة الوافدة للعراق ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد (٤) ، ٢٠٢٢ .

٢. بسمة رحمن عودة الصباح ، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، النجف ، عدد (٣٧) ، ٢٠١٦.

٣. حنان فاضل سيله ، شكرية عبد الله عبد الكريم ، أسباب وأثار استقدام القوى العاملة الوافدة إلى محافظة البصرة لعام ٢٠١٩ ، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤٨) ، العدد (الرابع) ، كانون الأول/ ٢٠٢٠.

٤. رندا شاكر محمود ، ستار جبار البياتي ، العمالة الوافدة إلى العراق الاسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس العدد (٠٣)، ٢٠٢٤ .

٥. رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً ، مجلة كلية الإمام الكاظم ، العدد (١) / أذار، ٢٠٢٤.

٦. سعدي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، اذار/ ٢٠١٨ .

٧. سندس سرحان أحمد ، المجتمع العراقي (٢٠١٥-٢٠٢١) دراسة في علم الاجتماع السياسي ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد رقم ١٣، العدد الثاني، أبريل-يونيو /٢٠٢٣، ص٣٣٧-٣٣٨.

٨. سونيا آرزروني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد(٣١)، ٢٠٢٣ .

٩. علي عبد النبي عبد الحسن المالكي ، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، ينظر التنظيم القانوني لاستقدام العمالة الأجنبية في العراق ، مجلة الخليج العربي ، العدد (الاول) ، اذار / ٢٠٢١.

١٠. علياء اسماعيل عبيد ، منتهى زهير محسن ، العمالة الاجنبية في العراق الاثار والتحديات واجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

١١. محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠١٣.

١٢. محمود حسن والى ، دراسة بحثية : العمالة الأجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٤/٨/١٨ .

١٣. مروان سالم العلي ،التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ٢٠، ٢٠٢٠ .

المصادر الاجنبية :

1. Daniel Barnes, IRAQ'S POST-ELECTION POLITICAL DYNAMICS: PRESSING CONCERNS AND CONFLICTING AGENDAS, UNISCI Discussion Papers, N° 26 (Mayo / May 2011),

2. Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks Congressional Research Service March 29, 2010.

3. Zainab mohammed and other, Trends of the Population of the City of Baghdad Towards Foreign Labor in it, Journal of Namibian Studies ,2023,

المواقع الالكترونية :

١) شفق نيوز الداخلية العراقية تبدأ بترحيل العمالة الوافدة لانتهاء مهلة التكييف القانوني ، ١٥ / ١/ ٢٠٢٥. على الرابط https://shafaq.com/ar/

٢) غزوان الميداني ، يشتغلون احيانا في ظروف صعبة .. لماذا يتوافد الاجانب على العراق ، الحرة عراق ، ٢٠٢٤/١٢/١٣.على الرابط https://www.alhurra.com/Iraq

٣) محمد الطالبي ، العمل تحدد آخر موعد لتصحيح أوضاع العمالة الأجنبية المخالفة في العراق ، وكالة الانباء العراقية (واع) ، ٢٠٢٤/١٢/١٢. على الرابط https://www.ina.iq/223533--.html .